مجموعة سرية في قلب البرلمان البريطاني مهمتها معاداة المسلمين

كتبه منظمة أمل | 2 مارس ,2023

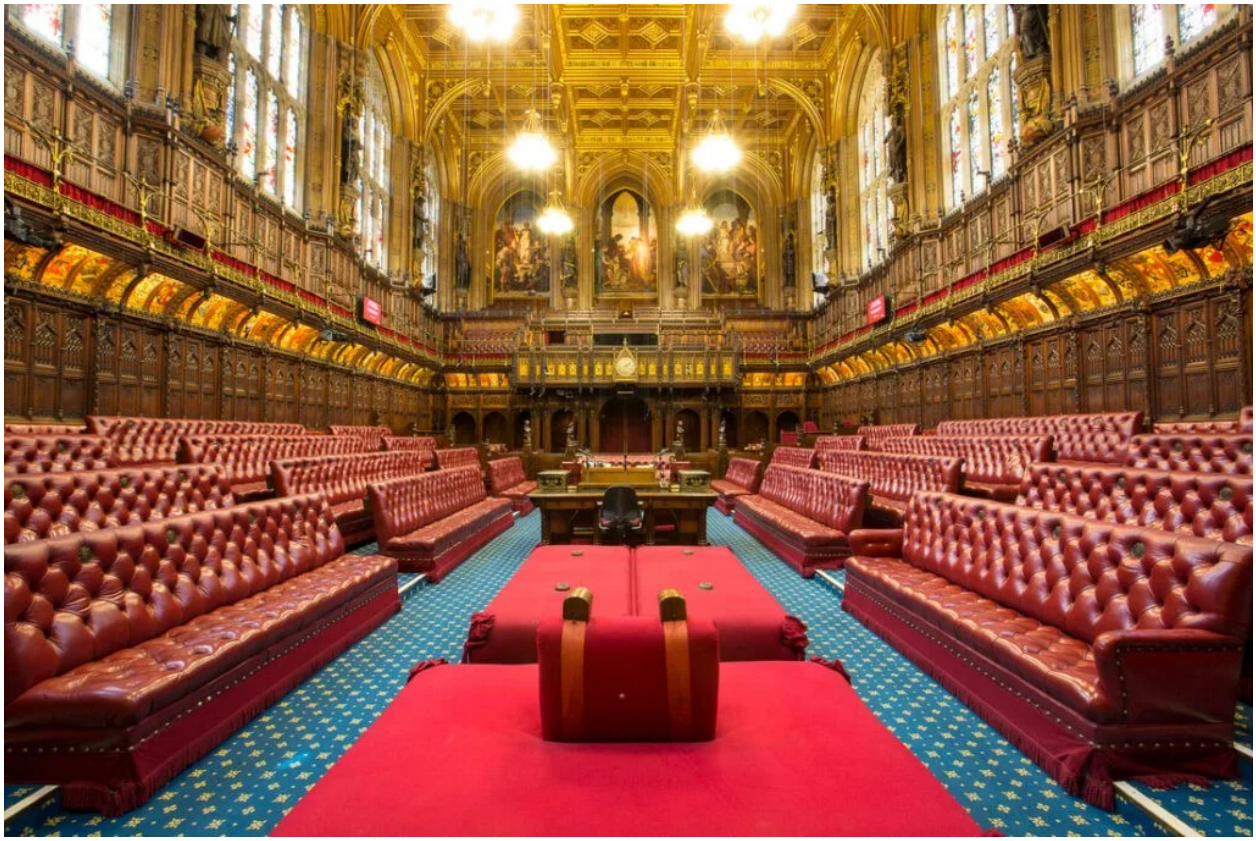

ترجمة وتحرير: نون بوست

كانت أمسية ربيعية شاعرية ولكنها مشرقة وكان قصر وستمنستر يلقي بظلاله على حدائق شارع أبينجدون، وكانت منظمة "أمل لا كراهية" تراقب المنطقة، وكان هناك شخص واحد في الحديقة، وآخرون يقومون بجولات على الطرق التي تحيط بمبنى "ميلبانك هاوس" الشامخ من الطوب الأحمر الذي يضم مكاتب يستخدمها أعضاء مجلس اللوردات. وكنا هناك لتأكيد وجود منظمة سرية معادية للمسلمين يفترض أنها كانت تنشط من قلب مبنى البرلمان لأكثر من عقد من الزمان.

في ذلك اليوم تلقينا التأكيد الذي طلبناه؛ حيث كانت شاشة عرض غرفة الاجتماعات في قاعة الاستقبال في مبنى "ميلبانك هاوس" تقول: "18:00: مجموعة القضايا الجديدة: غرفة رؤساء الأساقفة"، وسرعان ما شاهد أحد الزملاء اللورد بيرسون من رانوخ يغادر المبنى ويركب سيارة أجرة في شارع جريت كوليدج. وبعد وقت قصير خرجت البارونة كوكس أيضًا؛ لقد حصلنا على التأكيد الذي كنا نأمله: المجموعة السرية التي سمعنا عنها كانت حقيقية بالفعل.

حصلت منظمة "أمل لا كراهية" لاحقًا على مجموعة ضخمة من الوثائق التي تظهر أن أعضاء مجلس اللوردات كانوا يجتمعون مع متطرفين يمينيين معروفين وممثلين عن منظمات مسيحية بارزة، بهدف معارضة الإسلام من خلال التشريعات والاحتجاجات في شوارع المملكة المتحدة.

وتشير الوثائق إلى أن شخصيات يمينية متطرفة معروفة كتبت وحررت أسئلة ليتم طرحها في مجلس اللوردات، وهناك أيضًا دليل على تمويل موجه من الإنجيليين الأمريكيين إلى المملكة المتحدة لدعم المجموعة وللمساعدة في دفع التشريعات من خلال البرلمان البريطاني. ومع ذلك؛ ربما يكون الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن البارونة كوكس انتهكت مدونة قواعد سلوك اللوردات بعدم الإعلان عن أنها مديرة شركة تدعى "المساواة والحرية" والتي تشير الوثائق إلى أنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بهذه المنظمة السرية.

أُبلغت منظمة "أمل لا كراهية" بأن أهمية السرية التامة قد أثارت إعجاب الحضور، وهو ما يفسر سبب عدم ظهور أي تفاصيل حول وجودها على الإطلاق، والجدير بالذكر أن المنظمة تنشط تحت اسم مجموعة القضايا الجديدة.

ما هي مجموعة القضايا الجديدة؟

تأسست مجموعة القضايا الجديدة في سنة 2012، واستمرت في الاجتماع سرًّا كل بضعة أشهر منذ ذلك الحين.

في حين أن هناك العديد من الأشخاص الذين انضموا وانشقوا عن المنظمة، فإن هناك عددًا قليلاً من الأشخاص الذين كانوا نشطين في الأساس منذ البداية وما زالوا أعضاء فيها حتى يومنا هذا. ومن أهم هؤلاء الأعضاء هما اللورد بيرسون والبارونة كوكس، وهما زميلان معروفان بموقفهما الصارم ضد الإسلام. والعضو الرئيسي هو آلان كريج؛ الزعيم السابق لتحالف الشعوب المسيحية ولاحقًا عضوًا في حزب استقلال المملكة المتحدة، والذي أطلق منظمة "هارتس أوف أوك" اليمينية المتطرفة في سنة 2020. ومع ذلك، حضر 35 شخصًا على الأقل اجتماعات مجموعة القضايا الجديدة خلال العقد الماضي.

خلال فترة تحقيقنا؛ تلقينا العشرات من وثائق "مجموعة القضايا الجديدة" الداخلية ورسائل البريد الإلكتروني ومحاضر الاجتماعات. وكان أقدمها بتاريخ تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 على الرغم من أن أول اجتماع رسمي لمجموعة القضايا الجديدة يبدو أنه كان في صيف 2013، الذي عقد في فيلدن هاوس، وستمنستر، وتم نقل الاجتماعات التالية لاحقًا إلى المحيط الكبير لغرفة رؤساء الأساقفة في مبنى "ميلبانك هاوس"، في مبنى البرلمان.

وتمحور الهدف الأساسي من "مجموعة القضايا الجديدة" حول زيادة الوعي بشأن ما يعتقده أنصارها الأساسيين أنه مخاطر الإسلام والمسلمين داخل المملكة المتحدة. ومن أجل القيام بذلك؛ يستخدمون مجموعة من التكتيكات التي تستهدف المشرعين، كما يستخدمون وسائل الإعلام والحملات وجماعات الاحتجاج في الشوارع.

صاغت المجموعة أسئلة ليتم طرحها وإدارتها سلسلة من الأحداث في مجلس اللوردات، وقدمت مشاريع قوانين للأعضاء من القطاع الخاص، وضغطت على الوزراء وكبار رجال الدين وقدمت الدعم والتوجيه للمنظمات المعادية للمسلمين.

ومع ذلك؛ فإن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الوثائق التي تلقيناها تظهر أن "مجموعة القضايا الجديدة" قد أنشأت سلسلة من الجمعيات الخيرية وكان لها دور في إنشاء عدد من المنظمات المناهضة للمسلمين واليمين المتطرف.

دافع العديد من المتورطين في مجموعة القضايا الجديدة عن أنفسهم قائلين إنهم ضد الإسلام لكنهم ليسوا "معادين للمسلمين". ومع ذلك؛ تظهر نتائج هذا التحقيق أن الأفراد الرئيسيين داخل المجموعة لا يميزون أحيانًا بين الإسلام والمسلمين أو بين الإسلاميين الراديكاليين والمجتمع الإسلامي الأوسع.

وبالتالي قد تستهدف "مجموعة القضايا الجديدة" قضايا جديرة بالثناء ظاهريًا، مثل حقوق المرأة في المجتمع المسلم، لكن التعليقات والتواريخ الأخرى للمشاركين (الذين ارتبط بعضهم بحرية بالمتطرفين اليمينيين) تكشف عن دوافع أكثر إثارة للقلق.

كيف يتم تمويل مجموعة القضايا الجديدة؟

نظرًا لأن "مجموعة القضايا الجديدة" منظمة سرية، فلا توجد شركة غير ربحية أو مؤسسة خيرية مسجلة بهذا الاسم. ومع ذلك، ففي جميع الوثائق التي حصلنا عليها؛ هناك إشارات عديدة إلى التبرعات ونفقات السفر والتكاليف المختلفة، وتشير الأدلة إلى أنها تلقت تمويلًا على الأرجح من تبرّعات قدمتها شركة تسمى "المساواة والحرية" المحدودة.

يصف محضر اجتماع "مجموعة القضايا الجديدة" في أيلول/ سبتمبر 2015 شركة "المساواة والحرية" على أنها "الشركة التي تم إنشاؤها كقناة وراء مشروع القانون"، في إشارة إلى مشروع قانون خدمات الوساطة والتحكيم (المساواة) للبارونة كوكس.

تأسست الشركة غير الهادفة للربح، والتي كانت تسمى في الأصل "أمة واحدة .. قانون واحد" المحدودة، في تموز/ يوليو 2012، في نفس الوقت تقريبًا الذي تأسست فيه "مجموعة القضايا الجديدة". وأصبح آلان كريج والبارونة كوكس مديرين في آب/ أغسطس من تلك السنة، وانضم إليهما لاحقًا في حزيران/ يونيو 2014 ممثلو "مجموعة القضايا الجديدة" الدائمون تيم دييب من كريستيان كونسيرن وشون أوليفر دي.

ورغم أنها لا نزال مدرجة كمديرة نشطة للمنظمة؛ إلا أن شركة "المساواة والحرية" لا تظهر في سجل مصالح البارونة كوكس، ويُعد هذا خرقًا لقواعد سلوك اللوردات التي تنص على أنه يجب على الأعضاء "تسجيل جميع المصالح ذات الصلة في سجل مصالح اللوردات، من أجل توضيح المصالح التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على إجراءاتهم البرلمانية". وبعد أن اتصلت منظمة "أمل لا كراهية" بالبارونة كوكس للحصول على تعليق، أضافت فيما بعد شركة "المساواة والحرية" إلى سجل المصالح.

في الوثيقة الأولى التي اطلعت عليها منظمة "أمل لا كراهية"، يوجد قسم بعنوان "جمع الأموال" مع تعليمات بـ"الكتابة إلى اللورد كالمز ولورد فينسون مع تي كيو (اختصار اسم غير معروف) وإرسال مناقشة القراءة الثانية وطلب المزيد من التمويل – لتغطية المرتب؟ ذُكر أنه تم توفير 25 ألف جنيه إسترليني لتغطية نفقات السفر". في وقت لاحق؛ في اجتماع "مجموعة القضايا الجديدة" في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، ذكرت البارونة كوكس "لدينا تمويل محتمل قدره 45 ألف دولار أمريكي

(دولار أمريكي) وزميلان داعمان للغاية، وهما اللورد كالز واللورد فينسون".

السير ستانلي كالز هو الرئيس السابق لشركة "كاريز" لبيع الأجهزة الكهربائية، وأمين صندوق سابق ومانح بارز لحزب المحافظين، الذي طُرد من الحزب في سنة 2009 بعد التصويت لصالح حزب استقلال المملكة المتحدة. وتظهر حسابات 2018 (أقدم حسابات متوفرة) لمؤسسة ستانلي كالز تبرعًا بقيمة 5000 جنيه إسترليني لصالح شركة "المساواة والحرية". ولم يستجب اللورد كالز لطلبنا للتعليق.

وتظهر حسابات سنة 2017 الخاصة بصندوق اللورد نايجل فينسون الخيري – وهو المدير السابق لبنك "باركليز" والذي أصبح زميلًا محافظًا في سنة 1985 – تبرعًا بقيمة 3000 جنيه إسترليني لصالح شركة "المساواة والحرية" (أقرب حسابات متوفرة).

عند الاتصال به للتعليق؛ صرح اللورد فينسون بأنه "ليس على علم بمجموعة القضايا الجديدة" ولكنه "يدعم الأعمال الخيرية العديدة التي تقوم البارونة كوكس"، وأرسل لاحقًا رسالة بريد إلكتروني للمتابعة تدعم اللورد بيرسون على الرغم من طلبنا للتعليق الذي لم يشر إلى مشاركة بيرسون.

تشير الوثيقة إلى أنه من المحتمل أن أموال كالز وفينسون استخدمت لتمويل مجموعة القضايا الجديدة، على الرغم من أنه لا يزال من غير الواضح مقدارها وما إذا كانا على دراية بالصلة بين شركة المساواة والحرية ومجموعة القضايا الجديدة.

ومن المثير للاهتمام أنه كان هناك تبرع بمبلغ 40 ألف دولار من مجموعة مقرها الولايات المتحدة تسمى فيلدستيد وشركاه. وفي اجتماع مجموعة القضايا الجديدة الذي عُقد في تموز/يوليو 2014؛ قدم آلان كريغ تقريرًا عن الشركة التي تم تشكيلها باسم "أمة واحدة قانون واحد" (وان نايشين وان لو) جاء فيه أن "[تيم ديبي] فتح حسابًا مصرفيًا؛ لقد أُرسلت الأموال من الولايات المتحدة أساسًا لدفع ثمن النساء المسلمات القادمات للإدلاء بشهادتهن وسيتم دفع راتب سام منه، و40 ألف دولار من فيلدستيد وشركاه؛ و8 آلاف جنيه إسترليني من مصدر آخر (؟)". وتجدر الإشارة إلى أن اسم "أمة واحدة .. قانون واحد" "وان نايشين وان لو" كان الاسم الأصلي لمنظمة "المساواة والحرية" (إكوال آند فري).

يدير هوارد وروبرتا أهمانسون شركة فيلدستيد وشركاه، ومقرها إيرفاين، كاليفورنيا، وقد قدمت تبرعات خيرية لمجموعة كبيرة من المنظمات، بدءًا من المعرض الوطني في لندن إلى الجامعات والجمعيات الخيرية في جميع أنحاء العالم، وقد صُنفت في قائمة مجلة تايم لسنة 2005 "للإنجيليين الأكثر نفوذًا في أمريكا".

تشير محاضر مجموعة القضايا الجديدة بوضوح إلى أنه تم إرسال الأموال من الولايات المتحدة إلى شركة تم إنشاؤها لغرض صريح يتمثل في دفع مشروع قانون أعضاء البارونة كوكس الخاصين إلى البرلمان. اتصلنا بشركة فيلدستيد وشركاه ولكننا لم نتلق أي ردٍّ، لذلك لا يزال من غير الواضح ما إذا

كانوا على علم بمجموعة القضايا الجديدة.

حركة "مواجهة الجهاد"

كان العديد من الشخصيات الرئيسية التي كانت نشطة في مجموعة القضايا الجديدة على مدار العقد الماضي منتسبين إلى ما يسمى بحركة "مكافحة الجهاد" التي تضم مزيجًا متباينًا ومتنوعًا من الناس والمنظمات الذين يعتقدون أن الحضارة الغربية تتعرض لهجوم من الإسلام.

تعتبر شخصيات من هذا المشهد التي حضرت اجتماعات مجموعة القضايا الجديدة تشمل سام سولومون، وهو مسيحي اعتنق الإسلام يدعي أنه عالم مسلم وفقيه سابق. ولعب سولومون دورًا مهمًا في المملكة المتحدة وحركة مواجهة الجهاد الأوروبية المضادة، وكان له صلات بكل من رابطة الدفاع الإنجليزية اليمينية المتطرفة وخيرت فيلدرز. يُظهر محضر مجموعة القضايا الجديدة أنه حضر ما لا يقل عن خمسة اجتماعات في سنتي 2015 و2016. ومن المثير للاهتمام، أنه عند تقديمه في الخطابات العامة، وُصف سولومون بأنه "مستشار للبرلمان البريطاني في الأمور المتعلقة بالإسلام"، ربما في إشارة إلى ارتباطه بمجموعة القضايا الجديدة.

وحضر اجتماعات مجموعة القضايا الجديدة خلال الفترة ذاتها توني بوغل، مؤسس منظمة "أمهات ضد الإسلام الراديكالي والشريعة" وهي جماعة معادية للمسلمين لم تدم طويلًا ولها صلات وثيقة برابطة الدفاع الإنجليزية اليمينية المتطرفة.

وتعد الزعيمة اليمينية المتطرفة سيئة السمعة؛ آن ماري ووترز، واحدة من أبرز الحاضرين في مجموعة القضايا الجديدة، وهي التي أصبحت واحدة من أشهر النشطاء المناهضين للمسلمين في المملكة المتحدة. ففي سنة 2014؛ أطلقت ووترز منظمة مراقبة الشريعة في بريطانيا قبل أن تصبح شخصية محورية في حركة بيغيدا البريطانية، الفرع البريطاني لحركة الشارع الأوروبية المناهضة للمسلمين التي تشكلت لأول مرة في ألمانيا، والتي قادتها جنبًا إلى جنب مع ستيفن لينون (المعروف أيضًا باسم تومي روبنسون). وواصلت لاحقًا ترشيحها لقيادة حزب الاستقلال البريطاني دون جدوى قبل أن تشكل حزبها اليميني المتطرف "من أجل بريطانيا"، في سنة 2017. وقد تفكك الحزب في سنة 2022.

شاركت مجموعة القضايا الجديدة بشكل كبير في تطوير جمعية مراقبة الشريعة البريطانية؛ حيث ناقش اجتماع مجموعة القضايا الجديدة في تموز/يوليو 2013، قبل الإطلاق العام لمنظمة مراقبة الشريعة البريطانية؛ كيف سيجتمع أعضاء مجموعة القضايا الجديدة "للمضي قدمًا في القضايا المتعلقة بتويتر والموقع الإلكتروني". وأُعلن عن تأسيس منظمة مراقبة الشريعة البريطانية لاحقًا في 24 نيسان/أبريل 2014 خلال إحدى الفعاليات التي نظمتها البارونة كوكس وعقدت في مجلس اللوردات.

في اجتماع لاحق لمجموعة القضايا الجديدة؛ سألت ووترز "إذا كان أي شخص يرغب في كتابة مقال: الرجاء القيام بذلك"، وظهرت لاحقًا مشاركات من قبل زملائها الحاضرين في مجموعة القضايا الجديدة سام سولومون وآلان كريغ على موقع الإلكتروني الخاص بالمجموعة.

خلال هذه الفترة، تعاونت ووترز بانتظام مع مؤسس رابطة الدفاع الإنجليزية ستيفن لينون (المعروف أيضًا باسم تومي روبنسون)، ورغم أن هذا لم يظهر في الوثائق؛ فقد قيل لنا أن لينون التقى بالعديد من الشخصيات التي تنتمي لمجموعة القضايا الجديدة في هذه الفترة. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2018، على سبيل المثال، انضم لينون إلى اللورد بيرسون، زعيم حزب استقلال المملكة المتحدة آنذاك جيرارد باتن والصحفي اليميني المتطرف عزرا ليفانت، لتناول غداء في غرفة باري الفخمة، تحت غرفة اللوردات لمجلس اللورد.

مجموعات الشوارع الاحتجاجية

ربما تكون الوثيقة الأكثر إثارة للقلق التي حصلت عليها منظمة "أمل لا كراهية" هي "مذكرة" تعود لسنة 2015 أنشأها ماغنوس نيلسن الذي ينتمي لمجموعة القضايا الجديدة بعنوان "مكافحة الإسلام و"الجهاد الخفي"؛ حيث أشار محضر اجتماع عُقد في أيلول/سبتمبر من تلك السنة إلى أن "مذكرة نيلسن قد تم إرسالها إلى جميع أعضاء مجموعة القضايا الجديدة عبر البريد الإلكتروني في 17 أيلول/ سبتمبر. تحدد الوثيقة مقترحًا لإطلاق منظمة احتجاجية في الشوارع، والتي من شأنها توزيع الأدبيات على الجمهور حول الآثار المترتبة على التعاليم الإسلامية".

في وقت تورطه، كان نيلسن معروفًا بأنه من المتطرفين المناهضين للمسلمين، وكانت له صلات وثيقة مع رابطة الدفاع الإنجليزية ومنظمة أمهات ضد الإسلام الراديكالي والشريعة.

وأثناء ترشحه كمرشح عن حزب استقلال المملكة المتحدة في سنة 2014؛ تعرض نيلسن لانتقادات واسعة لقوله "الإسلام هو جريمة منظمة تحت تمويه ديني"، وأن "الإسلام أنشأه رجل يدعى محمد كان زعيم عصابة من المجرمين".

وأظهرت المذكرة أن نيلسن يعتقد أن "هناك خطر حقيقي من أنه ما لم تكن هناك مواجهة مع الإسلام في السنوات القليلة المقبلة، فإن هذا الاشمئزاز والازدراء سوف ينتقل إلى غضب وعنف من المحتمل أن يستهدف الأبرياء وكذلك المذنبين على حد السواء".

ورغم أن حركة الشارع المخطط لها من قبل نيلسن لم تصبح حقيقة واقعة؛ إلا أن أعضاء مجموعة القضايا الجديدة قاموا بتأسيس منظمة تبدو مشابهة بشكل ملحوظ بعد بضع سنوات فقط. وعلى الرغم من أن مصدرنا غادر مجموعة القضايا الجديدة قبل سنة 2020، مما يعني أننا لا

نستطيع أن نقول بشكل قاطع ما إذا كانت الجماعة المناهضة للإسلام لها يد في إنشائها؛ ولكن في شباط/فبراير 2020؛ أطلق كل من آلان كريغ وبيتر ماكلفينا مجموعة احتجاج يمينية متطرفة تسمى هاآرتس أوف أوك.

كان الإطلاق العام للمجموعة قد سبقه تأسيس عدد من المجموعات؛ في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، أسس آلان كريج وبيتر ماكلفينا ولورد بيرسون حركة حرية التعبير، وفي الشهر ذاته أنشأوا أيضًا التحالف الوطني، ثم في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تم تسجيل شركة التحالف البديل لدى مجلس الشركات. وأخيرًا، في كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة، سجلوا أيضًا تحالف هارتس أوف أوك. علاوة على ذلك، تم إدراج ماكلفينا كعضو في فريق عمل سجّل اهتمامات اللود بيرسون.

بدأت هارتس أوف أوك – التي لديها أهداف مشابهة للمنظمة التي اقترحها نيلسن – باحتجاج في ساحة البرلمان للمطالبة بترحيل الجناة المسلمين الذين يقومون باستدراج الناس في الشارع، ووصفت هارتس أوف أوك نفسها بأنها "حركة شعبوية مناهضة للمؤسسة" جمعت مجموعة تضم ستيفن لينون (المعروف أيضًا باسم تومي روبنسون) والعديد من الشخصيات السابقة في حزب استقلال المملكة المتحدة ونشطاء مسيحيين إنجيليين. وأعلنت المجموعة أنها ستطلق حملة حول الهجرة، والصلاحية السياسية، وحماية الأطفال من "أجندة مجتمع الميم". وتوقفت المجموعة عن نشاطها بعد فترة وجيزة من إطلاقها بسبب جائحة كوفيد-19؛ حيث انتقلت عمليات المجموعة إلى العالم الافتراضي وتطورت منذ ذلك الحين إلى منصة عبر الإنترنت.

يُنتج مكلفينا الآن مقابلات منتظمة لقناة المجموعة على منصة "يوتيوب"، ويغطّي مجموعة من الموضوعات، ولكن مع التركيز على المحتوى المعادي للمسلمين، ومعارضة قيود إغلاق كوفيد – 19، والمحتوى المناهض للمثلية الجنسية والمتحولين جنسيًّا الذي تم تأطيره على أنه معارضة لإضفاء الطابع الجنسي على الأطفال.

واصل بيتر مكلفينا، وهو الشخصية المركزية في "هارتس أوف أوك"، حضور اجتماعات "مجموعة القضايا الجديدة" طوال هذه الفترة.

المسيحيون الإنجيليون والمحافظون

وفي حين أن الهدف الأساسي لـ"مجموعة القضايا الجديدة" هو تعزيز السياسات المعادية للمسلمين، فإن الدافع الرئيسي لمعظم أعضاء المجموعة الأساسيين هو الدفاع عن المسيحية والهوية المسيحية في المملكة المتحدة. وتعد البارونة كوكس نفسها شخصية بارزة داخل الجناح المحافظ لكنيسة إنجلترا.

ويُظهر محضر الاجتماع أيضًا أن من بين الحاضرين المنتظمين في "مجموعة القضايا الجديدة" الدكتور شون أوليفر دي الذي، وفقًا لملفه الشخصي على موقع جامعة أكسفورد، يعمل مدرسًا في

كلية اللاهوت والدين، وعمل مستشارًا بين الأديان لكنيسة أبرشية إنجلترا في بيتربورو، وعمل أيضًا في مكتب رئيس أساقفة كانتربري ممثلًا لدى الاتحاد الأوروبي كباحث في القضايا بين الأديان.

وتشير سيرته الذاتية على الإنترنت إلى أنه شارك في تأليف منشورات برلمانية "تتعلق بالحرية الدينية وشارك في تأليف تقرير تحليلي استراتيجي حول المستقبل الديني لوزارة الدفاع البريطانية". بدأ أوليفر دي بحضور اجتماعات "مجموعة القضايا الجديدة" منذ سنة 2013، ويبدو أنه لا يزال مشاركًا فيها.

يعد المُبشّر المسيحي الأمريكي الدكتور جاي سميث أحد الحضور المنتظمين في "مجموعة القضايا الجديدة"، الذي أسس مركز "بفاندر يو كيه" للدفاعيات سنة 2007 الذي يُنتج دورات ممولة عبر الإنترنت مثيرة للجدل عن الإسلام.

كانت إحدى طالبات سميث في مركز أكسفورد للدفاع عن المسيحيين هي هاتون طاش، مؤسسة وزارات "دافع عن المسيح وانتقد الإسلام"، والتي رافقت سميث إلى "ركن الخطباء" إلى حديقة "هايد بارك" بلندن وسرعان ما أصبحت سيئة السمعة؛ حيث ارتبط ذلك بصورتها وهي تلوح بصورة كاريكاتورية للنبي محمد على أنه طفل يبكي، وتحفر ثقوبًا في نسخة من القرآن. في مقطع فيديو على قناة "أفلام بفاندر"على "يوتيوب"، نسب سميث الفضل إلى نفسه في تدريب تاش. وتحضر بيث غروف، المؤسِسة المشاركة لشركة "بفاندر يو كيه"، اجتماعات "مجموعة القضايا الجديدة" منذ 2015.

قلق بشأن منظمة "كريستيان كونسيرن"

أهم مجموعة مسيحية ممثلة في مجموعة "القضايا الجديدة" هي منظمة "كريستيان كونسيرن"، وهي منظمة إنجيلية بارزة في المملكة المتحدة، وتشمل هذه المنظمة ثلاث "خدمات متخصصة"، حيث تقوم هذه المجموعات معًا بحملة حول سلسلة من القضايا بما في ذلك معارضة الإسلام والإجهاض والزنا والجنس قبل الزواج والمواد الإباحية والمثلية الجنسية وتعدد الزوجات و "الممارسات الجنسية الضارة الأخرى".

تم إخبار منظمة "أمل لا كراهية" أن أعضاء منظمة "كريستيان كونسيرن" يتولون الآن أدوارًا أساسية في مجموعة "القضايا الجديدة"، حيث يحضر تيم دييب، الذي يشغل الآن منصب رئيس السياسة العامة في منظمة "كريستيان كونسيرن"، اجتماعاتها بانتظام منذ 2014، ويُعتقد أنه المُنظّم الحالي للاجتماعات.

Christian Concern

كتب دييب عشرات المقالات عن المسلمين والإسلام لموقع منظمة "كريستيان كونسيرن"، بما في ذلك موضوعات مثل "عصابات الاغتصاب الإسلامية"، والظهور المفترض لـ "ثقافة إسلامية أحادية في المملكة المتحدة"، واستنكار الأذان الإسلامي باعتباره "علامة تنامي نفوذ الإسلام" ومعارضة المحاكم الشرعية والتمويل الشرعي والطعام الحلال.

شخصية أخرى مرتبطة بمنظمة "كريستيان كونسيرن" والتي حضرت اجتماع "مجموعة القضايا الجديدة" هو المحامي بول دياموند، الذي عمل كمستشار دائم للمركز القانوني المسيحي لسنوات، ويزعم تحقيق أُجري مؤخرًا لمنظمة "تورتيس" أنه حصل على 8000 جنيه إسترليني شهريًا لمناصرة الحريات الدينية، وشارك دياموند في مشهد مكافحة الجهاد وحضر عددًا من التجمعات رفيعة المستوى لمكافحة الجهاد. وتُظهر المَحاضر أنه حضر اجتماعًا واحدًا لـ"مجموعة القضايا الجديدة" على الأقل في 2016 وتمت مناقشته من قبل المجموعة في نافذة "الآخرين/ الأذرز"؛ حيث تواصلت منظمة "أمل لا كراهية" مع كل من منظمة "كريستيان كونسيرن" وتيم دييب للتعليق، لكنها لم تتلقَ ردًا حتى الآن.

التأثير في البرلمان

ينبع الخطر الحقيقي الذي تمثله "مجموعة القضايا الجديدة" من أنها سعت إلى زيادة نفوذها داخل البرلمان، مما أثار تساؤلات جدية حول إساءة استخدام السلطة البرلمانية وانعدام الشفافية داخل مجلس اللوردات. وتعد أكثر الوسائل وضوحًا التي سعت من خلالها للتأثير على البرلمان هي من خلال الكتابة الجماعية للأسئلة التي سيطرحها اللورد بيرسون أو البارونة كوكس بعد ذلك داخل مجلس اللوردات. والمثير للصدمة أن محضر اجتماع في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 ينص على أن المتطرفة المناهضة للمسلمين آن ماري ووترز "سُئلت عما إذا كانت ستساعد كارولين كوكس في صياغة سؤال تطرحه في مجلس اللوردات".

في نفس الشهر؛ استقالت ووترز من منصبها كمتحدثة باسم منظمة "قانون واحد للجميع"، مما دفع المجموعة إلى إصدار بيان قالت فيه "ما لا تعرفه هو أن استقالتها أعقبت خلافات سياسية

حديثة حول بعض القضايا الرئيسية، بما في ذلك رفض منظمة "قانون واحد للجميع" التعاون مع أعضاء الجماعات العنصرية واليمينية المتطرفة وإصرارنا على ضرورة التمييز بين المسلمين/المهاجرين والإسلاميين".

ظهرت أمثلة أخرى على مساهمة "مجموعة القضايا الجديدة" في الأسئلة في سنة 2016، عندما ساعد أندرو مارش من منظمة "كريستيان كونسيرن" في صياغة سؤال "للحصول على توضيح حول تعريف التطرف [كذا]"، وطُلب من الباحث البرلماني للبارونة كوكس سام ماسون "صياغة أسئلة برلمانية في عرض إحصائيات مكتب الإحصاء الوطني "حول الأحكام الخاصة بتلك المجتمعات"؛ حيث من المتوقع أن يرتفع عدد السكان المسلمين".

ونصّ المحضر في آذار/ مارس 2016 على ما يلي: "بعد اجتماع "مجموعة القضايا الجديدة" في شباط/فبراير، طرح النائب مالكولم بيرسون عددًا من الأسئلة البرلمانية المكتوبة، والتي كانت تتعلق بتمويل الشريعة الإسلامية، والاستعداد في روثرهام واستراتيجية مكافحة التطرف. وفي الاجتماع التالي في أيار/مايو، لوحظ أن بيرسون "طرح سلسلة من الأسئلة البرلمانية المتعلقة بالإسلام السياسي".

بالإضافة إلى طرح الأسئلة في البرلمان؛ نظّمت "مجموعة القضايا الجديدة" سلسلة من الاجتماعات في مجلس اللوردات تهدف إلى تحقيق أهدافها. ويذكر محضر اجتماع "مجموعة القضايا الجديدة" اعتبارًا من تشرين أول/أكتوبر 2016 قيام البارونة كوكس بتنسيق "سلسلة من الاجتماعات في مجلس اللوردات حول موضوع الشريعة والانتهاكات القائمة على "الشرف".

قانون "الأعضاء الخاصين"

بالإضافة إلى طرح الأسئلة وعقد الأحداث،؛ألقت "مجموعة القضايا الجديدة" بثقلها على مشروع "قانون خدمات الوساطة والتحكيم (المساواة)" للبارونة كوكس، حيث قدّمت كوكس هذا القانون المتعلّق بـ"الأعضاء الخاصين" لأول مرة في سنة 2011، لكنها فشلت في تمريره على اللوردات عدة مرات خلال العقد الماضي.

ظاهريًّا؛ تم تصميم التشريع لمكافحة التمييز ضد النساء المسلمات داخل المحاكم الشرعية، لكن من الناحية العملية، فإن هذه مجالس شرعية طوعية، لأن "قانون" الشريعة ليس له ثقل قانوني في حد ذاته.

تشير محاضر اجتماع "مجموعة القضايا الجديدة" في آذار/مارس 2016 إلى أن كوكس كانت برفقة أعضاء "مجموعة القضايا الجديدة" آلان كريج وسام ماسون في "اجتماع مثمر للغاية" مع وزير الدولة للعدل آنذاك مايكل غوف، لمناقشة مشروع القانون. ومن المثير للاهتمام، أن تقارير الشفافية الخاصة بوزارة العدل تشير إلى أن الاجتماع كان بين كوكس وكارولين ديننج، التي كانت آنذاك تشغل

منصب وكيل وزارة العدل البرلمانية في وزارة العدل، وليس مع غوف.

ومع ذلك؛ فإن النقطة المقلقة فعليًا في هذه القصة هو أن كوكس كانت برفقة الناشط اليميني المتطرف آلان كريج، وهو عضو مؤسس في "مجموعة القضايا الجديدة"، حيث دأبت البارونة كوكس واللورد بيرسون على فتح الأبواب أمام نشطاء اليمين المتطرف للضغط على الأشخاص ذوي النفوذ. كما حضر الاجتماع سام ماسون، الرئيس التنفيذي لصندوق الإغاثة الإنسانية، وهي مؤسسة خيرية أسستها البارونة كوكس. وفي سنة 2016، اصطحبت كوكس ماسون معها لمقابلة أدريان هيتشنز من "لجنة اختيار الشؤون الداخلية".

تم التواصل مع مايكل غوف وسام ماسون وآلان كريج للتعليق ولكن لم تتلق المنظمة أي رد.

ما هي أهمية مجموعة القضايا الجديدة؟

قصة مجموعة القضايا الجديدة مقلقة للغاية؛ فحقيقة أن منظمة سرية تهدف إلى دفع السياسة المعادية للمسلمين تعمل خارج البرلمان لأكثر من عقد من الزمان أمر صادم حقا.

كشف تحقيق منظمة "أمل لا كراهية" أن أعضاء مجلس اللوردات يتعاونون مع متطرفين معروفين من اليمين المتطرف ومناهضين للمسلمين ويفتحون الأبواب أمامهم في أروقة السلطة، كما يكشف عن تعاون وثيق بين الجماعات الإنجيلية المسيحية الكبرى واليمين المتطرف.

كمجموعة؛ عملت "مجموعة القضايا الجديدة" في الظل وسعت سرًّا لدفع أجندتها داخل البرلمان وفي شوارع المملكة المتحدة أيضًا. وحقيقة أنه يبدو أنه تم تمويله من قبل رجال الأعمال والأقران المؤثرين، وكذلك الأموال الأمريكية من الحركة الإنجيلية؛ هو أمر مثير للقلق بشكل خاص.

لا تزال "مجموعة القضايا الجديدة" موجودة واجتمعت مؤخرا في كانون الثاني/ يناير من هذا العام؛ حيث يطرح هذا التحقيق أسئلة جدية حول الافتقار إلى الشفافية داخل السياسة البريطانية ومجلس اللوردات على وجه الخصوص، وهو تذكير بأن التحيز ضد المسلمين يمكن العثور عليه في قلب المؤسسة البريطانية وكذلك في مجتمعاتنا.

المصدر: منظمة "أمل لا كراهية"

رابط المقال : https://www.noonpost.com/46637/